

قمع المحتجين ورّط النظام العراقي ولم يشتت الانتفاضة

شهادات موثقة تسقط رواية «الطرف الثالث» التي روجتها حكومة عادل عبدالمهدي



وثوق من النصر رغم شدة القمع

وعن الهدف من ذلك العمل الاستخباراتي يقول "تريد الحكومة منا أن نرفع تقارير يومية بشأن من يمол الاحتجاجات، لكن لا يمكننا العثور على هؤلاء المولين، لأن الجميع يرسلون الاموال؛ النساء المسنات واصحاب المتاجر والطلاب"، ويضيف "الحكومة مهووسة بفكرة المؤامرة وبأن جميع المظاهرات تنظمها سفارات أجنبية".

أن الحكومة لا تستطيع تحديد هوية الأشخاص بدقة. كما يؤكّد اختراق إدارة المراقبة السرية بالوزارة لصفوف المحتجين وإقامتها خياما لعناصرها في ساحات التظاهر، موضحاً "نحن نستفيد من الشباب المحتجين وقلة خبرتهم، ونتحدث معهم ونحصل على أسمائهم ونتابعهم للوصول إلى قاداتهم".

ويدعم ضابط مخابرات في وزارة الداخلية دحض رواية "الطرف الثالث" واتهام حكومة عبدالمهدي بالتورّط المباشر في قمع المحتجين، بالقول إنّ قوات الأمن توجد بالقرب من ساحات التظاهر في بغداد، وعناصرها يراقبون أي شخص يدخل ويخرج، وهناك شبكة من الكاميرات عالية الدقة تربط نواحي العاصمة، لذلك لا يمكن تصور

وقال المسؤول ذاته إنّ العنف ضدّ المحتجين جاء على موجات مختلفة حيث تمّ بادئ الأمر قتل العشرات منهم، ثم جاءت موجة اغتيال واختطاف الناشطين والصحافيين والاكاديميين وأي شخص يشتبه في دعمه مادي أو معنوي لحركة الاحتجاج.

وأكد أن عمليات الاختطاف ليست عشوائية بل يتم حسابها وتخطيطها وتنفيذها بدقة لترويع المتظاهرين، موضحاً أنّه جرى التدرج في تنفيذها بحيث تمّ البدء بالناشطين البارزين، وخاصة أولئك الذين يظهرون في وسائل الإعلام، ثم جاء دور الاكاديميين والمثقفين، فالصحافيين وصولاً إلى المسعفين والمرضين والأطباء.

ويروي المسعف حيدر تفاصيل مروعة ويصف مشاهد مفرّزة من عملية تعذيبه والتكنيك به وإهانته بنزع ثيابه وتعليقه لساعات طويلة وضربه على ذراعه المصابة حتى يفقد الوعي ووضعه في بركة من المياه المتسخة بالفضلات البشرية ووضع كتل إسمنتية على جسده.

ويقول إنّ خاطفيه هددهم بالاعتداء على أمّه وزوجته الحامل عندما رفض تحديد هوية أي شخص مشارك في الاحتجاجات، حيث كانوا يظنون أنّ للحراك الاحتجاجي قيادات ويريدون الوصول إليها.

انتهت مأساة حيدر بإطلاق سراحه في مكب مهجور للنفايات، وذلك بهدف واضح على ما يبدو وهو نقل ما تعرّض له لباقي المحتجين بهدف ترهيبهم. ومع ذبوع أخبار قتل المحتجين واختطافهم والتكنيك بهم، لجأت حكومة عبدالمهدي لترويج رواية "الطرف الثالث" للتملص من مسؤولية ما يحدث من جرائم.

لكن مسؤولاً رفيعاً في مديرية الحشد الشعبي فند هذه الرواية، مؤكداً تشكيل غرفة عمليات لإدارة قمع المحتجين بقيادة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي وبمشاركة قادة الجيش والشرطة والحشد ومستشارين إيرانيين، و"جميعهم رأوا التظاهرات جزءاً من مؤامرة خارجية، واتخذوا قراراً بقمعها بعنف".

وأضاف المسؤول ذاته أنّ بعض فصائل الحشد قرّرت استهداف الناشطين الذين اتّهمهم بالارتباط بالسفارات الأجنبية.

القمع الشديد الذي واجهت به السلطات العراقية الانتفاضة الشعبية المتواصلة منذ أكتوبر الماضي لم يزد المحتجين إلا إصراراً على مواصلة حراكهم، فيما تركزت السمعة السيئة للنظام داخليا وخارجيا وازداد انفصالاً عن المجتمع، ليدخل بذلك في مأزق لا تبدو هناك آفاق واضحة للخروج منه.

بشكل نهائي، أسطورة "المدنسين"، و"المثمنين" و"الطرف الثالث"، التي لطالما سوّقتها السلطات العراقية لتبرير العدد الموهل من الضحايا في صفوف المحتجين بين قتلى وجرحى ومختطفين. لكنّ التقرير ذاته يثبت وجود طرف واحد مندس في صفوف المتظاهرين، وهو طرف أمني استخباراتي حكومي، يقوم بدور فعال في تصيد المشاركين البارزين في الاحتجاجات والإيقاع بهم. ويورد التقرير شهادة مسعف شاب مشارك في الاحتجاجات اختطفه مسلحون ملثمون من أمام بيته وأخضعوه لعملية تعذيب وحشية جعلته يتمنّى الموت للخلاص مما هو فيه.

ويتّني في التفاصيل أنّ "حيدر" وهو اسم مستعار للمسعف العسكري السابق كان يشارك في إسعاف المحتجين المصابين بقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي والمطاطي في ميدان التحرير وسط العاصمة بغداد، عندما أصيب أواخر شهر أكتوبر الماضي بقنبلة غاز في ذراعه.

وفي أواسط ديسمبر الماضي تعرّض حيدر للاختطاف على يد رجال ملثمين يرتدون الزي العسكري من أمام منزله في حي شعبي بشرق بغداد حيث حضر للاطمئنان على زوجته الحامل ووالدته، وأخذ في شاحنة صغيرة إلى منزل في مكان مجهول حيث جرى التحقيق معه تحت طائلة التعذيب الوحشي بهدف انتزاع معلومات منه عن الحركة الاحتجاجية وقاداتها.

وتعلق الغارديان على ردّة فعل الحكومة العراقية على اندلاع موجة الاحتجاجات بالقول إنّ استجابتها لحركة الاحتجاج كانت عنيفة ووحشية، مذكرة بمقتل وجرح حوالي 26 ألف مدني واحتجاز حوالي 2800 شخص خلال أربعة أشهر من عمر الانتفاضة الشعبية. وتؤكد بالاستناد إلى شهادة مسؤول كبير في لجنة حقوق الإنسان العراقية أنّ اتباع أساليب عنيفة بمواجهة موجة الاحتجاج كان خياراً حكومياً واضحاً منذ اليوم الأول لاندلاعها.

بغداد - يمثّل تواصل موجة الاحتجاج غير المسبوقة في العراق للشهر الخامس، فشلاً مزبوجاً للنظام وللأطراف القائدة له والعاملة في الوقت الحالي على حمايته من السقوط تحت ضغط الشارع.

ورغم استخدام السلطة مدعومة بالمليشيات الشعبية ومستعينة بـ"الخبرة الإيرانية"، لأقصى درجات القمع والتكنيك بالمحتجين، فإنّها لم تنجح في كسر إرادتهم وإنهاء الانتفاضة الشعبية المتواصلة منذ أكتوبر الماضي، وهو المظهر الأول للشلل.

أما المظهر الثاني فيتمثّل في عدم القدرة على إخفاء تورّط السلطات بشكل مباشر وبطريقة منهجية في قمع المحتجين وارتيكاب جرائم متنوعة بحقهم، الأمر الذي يساهم في مزيد تلوّث سمعة النظام السيئة أصلاً محلياً ودولياً، وتوسيع الهوة بينه وبين المجتمع.

**قرار قمع التظاهرات
اتخذته الحكومة وشكلت
لتنفيذه غرفة عمليات تحت
إشراف عبدالمهدي وقادة
الجيش والشرطة والحشد**

وأظهر تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية جملة من الحقائق الصادمة حول مدى الوحشية التي بلغها قمع المحتجين في العراق، وأثبت بشهادة بعض من عايشوا الأحداث وساهموا المستقيل عادل عبدالمهدي والمليشيات الشعبية بشكل مباشر في جرائم ضدّ المشاركين في الحراك الاحتجاجي، من شأنها أن تضع كبحاً للمليشويين في الدولة وزعماء الأحزاب والمسؤولين في موضع مسالة أمام العدالة الدولية. ويسقط التقرير الذي أعده مراسل الصحيفة في بغداد غيث عبدالأحد،

عراك بالأيدي في مجلس الأمة الكويتي

واقتراحات العفو الثلاثة ضمن قانون واحد.

وقال الغانم، في تصريح عقب الجلسة، إنّ ما حدث في جلسة الثلاثاء "محاولة لتكفير الناس بالديمقراطية"، وأضاف "اعتذر من الجمهور عن تصرفات بعض النواب". وأوضح، أنّ "المسرحية انكشفت، والبعض جاء لتخريب الجلسة".

وعادت الجلسة للانعقاد ليصوت المجلس برفض واسع لقانون العفو العام الذي صوت ضده 63 من حضور الجلسة في مقابل تصويت ثلاثة نواب فقط بالموافقة عليه.

وتعكس الأحداث التي شهدتها البرلمان الكويتي، الثلاثاء، حالة التوتر شبه الدائمة في الحياة السياسية الكويتية، بفعل كثرة الصراعات التي تتجلى في علاقة الشدّ والجذب بين السلطين التشريعية والتنفيذية، حيث يتمّ استخدام آلية الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في تصفية الحسابات الشخصية والحزبية والقبلية.

وكثيراً ما أفضت الاستجوابات التي يقدمها النواب للوزراء إلى حل الحكومات وإبطال البرلمانات بشكل متكرّر. وعلى هذه الخلفية لا يستبعد متابعون للشأن الكويتي أنّ بلجا النواب المصرون على تمرير قانون العفو الشامل ومن يقف خلفهم من تيارات سياسية، في الفترة القادمة، إلى محاولة خلط الأوراق بتسليط ضغوط شديدة على حكومة الشيخ صباح الخالد التي لم يمحض على تشكيلها سوى أشهر معدودة، ليكون القانون المذكور مدخلاً لفترة جديدة من التوتر في الحياة السياسية الكويتية التي عرفت خلال الفترة الأخيرة هدوءاً نسبياً.

وتوقّع المدافعون عن إصدار قانون العفو الشامل أن إدماج القضيتين الأخيرتين مع قضية اقتحام مقر البرلمان يجعل من إقرار القانون أمراً مستحياً، إذ لن يقبل أحد العفو عن مسيئين وإرهابيين. واعتبر هؤلاء أن دمج القضايا الثلاث مؤامرة مقصودة لإسقاط قانون العفو الشامل. واشتعل التشابك، الثلاثاء، بين أربعة نواب هم: محمد المطير، وخليل أبل، و خالد العتيبي، وصالح خورشيد. وانتقل ذلك إلى باقي المتواجدين في قاعة البرلمان، ما اضطر رئيس المجلس مرزوق الغانم، إلى رفع الجلسة أربع ساعة، والطلب من الحرس إخلاء القاعة. وبدأ الاشتباك بسجّال واختلاف في وجهات النظر بين النواب حول قيام اللجنة التشريعية في البرلمان بدمج

ويسقط عنه جريمة اقتحام المجلس ويجعل من العملية التي شارك فيها قبل تسع سنوات "عملاً فضالياً" ضمن الاحتجاجات المصدودة التي شهدتها الكويت آنذاك كصدي لاضطرابات الربيع العربي التي عمّت عددا من بلدان المنطقة. ونجح الإسلاميون بعد حملة ضغوط كثيفة في الدفع بالقانون المذكور إلى البرلمان، لكن اللجنة التشريعية البرلمانية خلطت الأوراق بأن أدمجت ضمن مقترحات القانون إمكانية أن يشمل العفو العام في حال إقراره النائب السابق عبد الحميد دشتي المحكوم عليه في عدة قضايا تتعلق بالإساءة للحكومة الكويتية وبلدان خليجية، وأيضاً المدانين في قضية خلية العبدلي المتعلقة بخليّة إرهابية ذات صلة بإيران وحزب الله اللبناني تم تفكيكها سنة 2015.

الكويت - أفضى الخلاف الحاد حول قانون للعفو الشامل عن مدانين في عدد من القضايا تجري مناقشتها في البرلمان الكويتي، الثلاثاء، إلى تشابك بالأيدي بين عدد من أعضاء مجلس الأمة.

وتدفع أطراف سياسية كويتية، إسلامية بالأساس، نحو إصدار القانون الذي سيستفيد منه المدانون في قضية اقتحام مقر البرلمان سنة 2011. ومن ضمنهم النائب السابق المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين جمعان الحريش، المحكوم عليه إلى جانب عدد من المعارضين الآخرين، بثلاث سنوات ونصف السنة سجناً في ذات القضية. ويريد الحريش المقيم خارج الكويت، تجنّب اللجوء إلى الاعتذار وطلب عفو خاص من أمير البلاد، وذلك عن طريق العفو الشامل الذي يعيد له اعتباره



معارك قديمة ومتجددة

اعتراف أممي بتعثّر جهود السلام في اليمن

مؤسسات الدولة وتقبّل إنهاء الاختلافات حتى مع استمرار حالة العداء". وتنعكس الحرب التي فجّرها الحوثيون المواليون لإيران سنة 2014 بانقلابهم على السلطة الشرعية الجديدة، ويجعل الطريق لتحقيق السلام أكثر صعوبة".

وعد من مناطق البلاد بشكل بالغ السوء على الأوضاع الإنسانية في اليمن.

وأصبح قسم كبير من السكان رهن المساعدات الدولية التي لا يكون من السهل دائماً إيصالها إلى كل المناطق بفعل حالة الحرب وتلاعب الحوثيين أنفسهم بالمساعدات.



مارتن غريفيث

التصعيد يهدد المكاسب التي تحققت في الحديدة

وأعلنت الأمم المتحدة البدء في توزيع مواد غذائية على 320 أسرة نازحة في محافظة مأرب شرقي العاصمة صنعاء. وقال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، في بيان مقتضب نشره، الثلاثاء، عبر تويتر "بداناً بعملية توزيع قسائم سلع غذائية للأسر التي فرّت من مناطقها جراء الصراع في مأرب". وأضاف "تهدف للوصول إلى 3 آلاف أسرة نزحت في الآونة الأخيرة".

و ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، في وقت سابق، أن القتال تصاعد بعدد من المديرات في محافظات مأرب والجوف وصنعاء منذ منتصف يناير الماضي، ما أجبر 4700 أسرة على الفرار.

جنيف - حذّر مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن مارتن غريفيث، الثلاثاء، من أنّ "تزايد أعمال العنف يهدد المكاسب التي تحققت بشأن اتفاق الحديدة، ويجعل الطريق لتحقيق السلام أكثر صعوبة".

وجاء ذلك خلال جلسة مجلس الأمن الدولي التي انعقدت في المقر الدائم للمنظمة الدولية بنيويورك، حول الأوضاع السياسية والإنسانية في اليمن. وقال المسؤول الأممي، في إفادته عبر دائرة تلفزيونية من جنيف "تشهد الآن إلى ترتبات شاملة لخفض التصعيد". وأردف قائلاً "الوضع العسكري أكثر صعوبة الآن وخاصة في نهم والجوف ومارب وصعدة والعاصمة صنعاء".

وتابع "لدينا تقارير يتزايد عدد الغارات العابرة للحدود بشكل ملموس في الفترة الأخيرة، وتقارير أخرى تفيد باستهداف المنشآت الطبية والمستشفيات والمدارس والمدنيين". ودعا أطراف النزاع في اليمن إلى أنّ "تدرك أن التصعيد الجاري للعنف سيكون له تداعيات على المكاسب التي تحققت في الحديدة". كما حذّر التأكيد على "عدم وجود حل عسكري لإنهاء الأزمة اليمنية". وقال إنّه "بات من الضروري أن تعمل الأطراف اليمنية من أجل التوصل إلى رؤية موحدة حول اليمن في مرحلة ما بعد الصراع تضمن إيجاد حكومة وعملية سياسية تشمل الجميع، وتنشيط